ورقة عمل بعنوان

رؤى مستقبليه فى تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه

إعداد

أ.د/ مديحة مصطفى فتحي
" أستاذ تنظيم المجتمع – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان"

مستخلص الورقه :

دخلت الخدمه الاجتماعيه مصر منذ ثلاثون عاما" باديه بتقديم خدمات الرعايه الاجتماعيه داخل المؤسسات الاجتماعيه مرورا" بانشاء العديد من الجمعيات الأهليه،ووزاره التضامن الاجتماعى،ومن ثم انشاء جمعيتان تخص الخدمه الاجتماعيه وقضاياها وفيمايلى الاهتمام بتعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه فى مصر مرورا" بانشاء مدارس للخدمه الاجتماعيه بدايتها بالاسكندريه،ومن ثم انشاء العديد من المعاهد ومنها ما تحول الى كليات حاليا"،ربما يكفى من وجهه نظر فئه،وربما لايكفى من وجهه نظر فئه أخرى.

كما أن تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه فى الدول العربيه ومنها مصر اعتمدت على النقل المباشر من الدول الأجنبيه مما أدى الى اصابه العمليه التعليميه للخدمه الاجتماعيه بالعجز عن تخريج أجيال من الممارسين قادرين على مواجهه احتياجات المجتمع ومشاكله وقضاياه المستمره ،مما انعكس بصوره سلبيه على نظره المجتمع للمهنه بكافه جوانبها من ممارسين واكاديميين ومؤسسات اجتماعيه .

ومن هنا نسلط الضوء على تاريخ الخدمه الاجتماعيه فى مصر،واقع الخدمه الاجتماعيه بصفه عامه،العوامل المرتبطه بتعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه ثم نعرض في هذه الورقة موضوع في غاية الأهمية وهو المعوقات التى تواجه تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه ومن ثم القضاء هذه المعوقات لتعزيز ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه,**وسوف تتناول هذه الورقة المحاور الآتية:**

- **تاريخ الخدمه الاجتماعيه فى مصر**
- **واقع الخدمه الاجتماعيه بصفه عامه.**
- **العوامل المرتبطه بتعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه**
- **المعوقات التى تواجه ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه.**
- **أليات تعزيز ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه .**

أولاً":تاريخ الخدمة الاجتماعية في مصر:-

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية بمعناها الحديث وليدة القرن العشرين, ولقد كانت نشاطات الرعاية الاجتماعية التي مارستها الجماعات والمجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ البذور الأولى التي نبتت عنها مهنة الخدمة الاجتماعية, وكان ظهورها كمهنة متخصصة نتيجة لتجارب عديدة وجهود متواصلة في مواجهة المشكلات الإنسانية والتغيرات السريعة التي صاحبت الثورة الصناعية, وتعقد الحياة الاجتماعية والضغوط المتزايدة في فترة عجزت فيها النظم الاجتماعية القادمة في ذلك الوقت عن مواجهتها.

وهنا يتبين لنا أهم العوامل والظروف التي مهدت لقيام الخدمة الاجتماعية كمهنة وهي كالآتي:

١- الثورة الصناعية.
٢- الحروب المتوالية.
٣- ظهور الأفكار الاشتراكية.
٤- الاكتشافات العلمية الحديثة.
٥- الأبحاث الاجتماعية وبداية التدريب على الخدمة الاجتماعية.
٦- ظهور جمعيات تنظيم الإحسان والمحلات الاجتماعية.

فالملاحظ لظهور الخدمة الاجتماعية في مصر يجد أنها لم تعطي جهود الرعاية الاجتماعية التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر وأوئل القرن العشرين الفرصة الكافية لاختبار فاعليتها, ومن ثم تطويرها في ضوء ما تصل إليه الممارسة من خبرات, وما يحدث في الواقع من متغيرات.

ولهذا عجزت تلك الجهود في صياغة أساس نظري يقود الى ممارسة مستمدة من الخبرات المتزايدة, والدليل على ذلك أن برنامج الرعاية الاجتماعية لم يتحصل على حقائق كاملة من الدراسة, وبالتالي يحد من فاعليتها, ولقد ساهم المصريون منذ أواخر القرن التاسع عشر بجهود فعالة في نشر العلم والإصلاح الاجتماعي, فأنشئوا عدداً من الجمعيات العلمية مثل الجمعية العلمية سنة (١٨٥٥), وجمعية المعارف سنة (١٨٦٨), وفي مجال الإصلاح الاجتماعي أنشئوا الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى بالإسكندرية سنة (١٨٧٨), وفي عام (١٨٩٢) أنشأ محمد عبده الجمعية الخيرية الثانية في القاهرة, وتوالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات حتى بلغ عددها حتى الربع الأول من القرن العشرين حوالي ٣٠٠جمعية, تميز معظمها بارتباطها الشديد بالدين واعتمادها على المتطوعين في أداء الخدمة.

والواقع أنشطة الرعاية الاجتماعية المختلفة قد شكلت أهدافاً أساسية لتدريس الخدمة الاجتماعية وتعليمها, بوصفها علماً من ناحية ومهنة من ناحية أخرى, تلك الأهداف التي تتمركز

حول تنمية الإمكانيات، وعلى الرغم من أن نشأة الخدمة الاجتماعية ومؤسساتها التعليمية قد بدأت في ظل علاقات اجتماعية شبه رأسمالية قبل يوليو ١٩٥٢ إلا أنها واكبت نقلتين أساسيتين: الأولى: التحول الاجتماعي إلى اقتصاد الدولة المركزية القائم على التخطيط المركزي, والثانية:الانفتاح والتحول إلى الاندماج في اقتصاد السوق العالمي والتخلي على التخطيط المركزي.

إلا أن مسار جهود تعليم المهنة قد شابه بعض القصور في مصر, فبدلاً من أن تكون هذه الجهود معبرة عن الإحساس بمشاكل المجتمع إلا أنها اعتمدت على أطر فكرية أتت من إنجلترا وأمريكا متمثلة في الدراسات التي حصل عليها المبعوثون المصريون حيث اهتموا بنقل نماذج من المؤسسات على غرار ما شاهدوه في الخارج.

- **وهناك مراحل حددت نشأة وتطور الخدمة الاجتماعية في مصر:-**

المرحلة الأولى: مرحلة النشاط التطوعي (قبل عام ١٩٣٥):

تمثل هذه المرحلة امتداداً للإحسان وفعل الخير من جانب المتطوعين, حيث قام نخبة من الشباب المصري المثقف الذي أحس بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع المصري بإنشاء مجلة الرواد بمدينة القاهرة عام (١٩٣٠), واعتبرت المجلة مركزاً لخدمة أهالي الحي الموجودة فيه وتوجيه سكانه ليكونوا مواطنين صالحين, وكما اعتبرت المجلة مركزاً لتدريب الرواد أنفسهم, والشباب الجامعي على الخدمة العامة وإجراء الدراسات التي تسهم في التعرف على المشكلات المجتمعية.

وفي عام (١٩٣٢) فكر بعض الصالحين في تكوين جماعة لدراسة النواحي الاجتماعية التي يمكن لهم من خلال مجهوداتهم المحددة أن يؤثروا فيها.

المرحلة الثانية: الاهتمام بتعليم الخدمة الاجتماعية (١٩٣٥) وما بعدها:

كان من نتيجة هذه النهضة أن ظهرت الحاجة إلى متخصصين مؤهلين في ميدان الخدمة الاجتماعية, فأنشأ أول معهد عالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية سنة (١٩٣٥)،ثم أنشئت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة (١٩٣٧), وتلها كان إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية سنة (١٩٣٩) حداً فاصلاً بين الارتجال والتنظيم للخدمة الاجتماعية واعترافاً بأهمية رعاية الدولة للخدمة الاجتماعية للناس, وقد قامت الوزارة ومازالت تقوم بالدور الأساسي في تخطيط الجهود الاجتماعية وتنسيقها وإصدار التشريعات التي تنظم خدمات الهيئات المختلفة, كما ضمت أقساماً للرعاية كافة مجالات الخدمة الاجتماعية (أحداث, معوقين, أسرة وطفولة, مسنين, مهاجرين.... الخ).

وفي عام (١٩٤١) تأسست الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين وهي التي جاهدت من أجل الاعتراف الكامل بمهنة الخدمة الاجتماعية في مصر, واعتبارها مهنة

متخصصة لها أهدافها وتخصصها، وفي عام (١٩٥٠) دخلت الخدمة الاجتماعية المجال المدرسي في مصر وحل الأخصائي محل المدرس المشرف وبدا يظهر التوسع في تعيين الأخصائيين الاجتماعيين.

كما قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة (١٩٤٦), هذا وقد قامت رابطة الإصلاح الاجتماعي بإنشاء معهد متوسط للخدمة الاجتماعية سنة (١٩٥٢), ثم تلتها بأخر في الإسكندرية وثالث في أسوان, كما أنشأ عام (١٩٧٠) معهداً عالياً بكفر الشيخ, وقد أخذت أخيراً أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية بتطوير مناهجها خاصة في الاجتماع التطبيقي والبحوث الميدانية لتسهم في تزويد البلاد بحاجاتها إلى عاملين في الحقل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية كما امتد تعليم الخدمة الاجتماعية إلى الجامعات المصرية لتنتشر كليات خاصة لتخريج كوادر جامعية في الخدمة الاجتماعية.

المرحلة الثالثة: الاهتمام بالدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية (١٩٦٨ – حتى الآن):

شهدت هذه المرحلة مراجعة شاملة لما يدرس في معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية,كما ظهرت أكثر من محاولة لوضع لائحة مشتركة لتدريس المقررات الدراسية, كما بدأ الاهتمام بالدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية, وفي عام (١٩٦٨) بدأت كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان بدراسة الماجستير, وفي عام (١٩٧٢) دراسة الدكتوراه, وفي عام (١٩٧٧) تم فتح دبلوم الدراسات العليا المتخصص في الخدمة الاجتماعية، وفي عام (١٩٧٣) تم إنشاء نقابة المهن الاجتماعية كاعتراف مجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع المصري.

ولذا فتميزت المرحلة الأخيرة بزيادة الاهتمام بتعليم وممارسه الخدمة الاجتماعية وبالتوسع في الاعتراف المجتمعي بها حيث شهدت هذه المرحلة نقلة كمية في إنشاء معاهد الخدمة الاجتماعية في معظم الأقاليم مثل دمنهور,كفر الشيخ, بورسعيد, قنا, المنصورة, مدينة ٦أكتوبر,أسوان, وأخيراً كفر صقر بالشرقية.

ونضيف أيضاً أن هذه المرحلة شهدت اهتمام من قبل القائمين على تعليم وممارسه المهنة بعقد العديد من المؤتمرات الثانوية لمناقشة قضايا المهنة من حيث تعليمها, وممارستها, وكيفية ربط المهنة بالقضايا المجتمعية المعاصرة على المستوى الوطني والعربي والعالمي.

ومن خلال الطرح السابق ترى الباحثة أن:-

المتأمل لتاريخ الخدمة الاجتماعية يجد أنها بدأت من منظور أخلاقي, وكذلك كان الحال خلال مسيرتها التطورية,خلال ما يربو على قرن من الزمن, ما يؤكد أنها لن يكتب لها البقاء متى تخلت عن جوهرها الأخلاقي الذي قامت عليه ومن أجله, وهو خدمة الإنسانية.

ثانياً: واقع الخدمة الاجتماعية بصفة عامة:-

لقد أصبح واضحاً أن أكبر المشاكل التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية في الدول النامية اليوم هو عجزها عن مواجهة الاحتياجات الاجتماعية المحلية بشكل فعال, بسبب نموها المبتور, فعلى الرغم أن تاريخ الخدمة الاجتماعية يرجع إلى سنوات عديدة فإنها لم تنجح في أن تضرب بجذورها بأصالة في التربة المحلية للدول التي انتقلت إليها.

ولم يعد من الممكن لمهنة أن تحتمي بأعذار واهية مثل: عدم الفهم والتقدير من جانب المجتمع, فمعظم الأخصائيين اليوم قد بدوا يدركون أنهم أنفسهم جزء من تلك المشكلة ولكن كل جماعة مهنية بأنهم لم يقوموا بواجبهم نحو تعليم الطلاب بكفاءة وعمق عن الدور الذي سوف يقومون بأدائه في المستقبل, والقائمون على تعليم المهنة يرون أن الممارسين تنقصهم القدرة على الإبداع والابتكار, والتي تمكنهم من تطبيق المبادئ العامة المهنية في مواقف محددة بشكل مبتكر.

ومن هنا قد ذكر "**محمد عويس**" في أحد مقالاته قائلاً: أن الخدمة الاجتماعية تحجز لنفسها مكاناً ثابتاً في مؤخرة جدول رغبات الطلاب في مكتب التنسيق مما يؤشر لدرجة الخطورة على مجرد البقاء لكيانات المؤسسات التعليمية ذاتها, والعاملين بها بالتبعية من حال المنافسة الحرة في السوق الأخذ في التعاظم بين مؤسسات التعليم العالي في جميع التخصصات, من كليات ومعاهد عليا ومتوسطة, حكومية وخاصة, انتساب وانتظام, تعليم مفتوح وموازي وأهلي..... الخ.

قصور اختيار وإعداد الأخصائي الاجتماعي, فمع الزيادة المضطردة في إعداد طلاب الثانوية العامة ولجوء الدولة إلى فرض أعداد كبيرة على الكليات والمعاهد, وسعي بعض المعاهد إلى قبول أعداد كبيرة من الطلاب حتى تستطيع أن تقوم بالأعباء المالية, فإن هذه الكليات والمعاهد تضطر إلى قبول أي نوعيات من الطلاب ليس لديهم الاستعداد لهذه المهنة, وبالتالي فإن الاختبارات التي تجريها هذه المعاهد لاختيار الطلاب هي اختبارات شكلية غير موضوعية،كما أن عدم وجود تنظيمات نقابية قوية أو روابط مهنية للأخصائيين الاجتماعيين تدافع عن حقوقهم وتقف ورائهم في مطالبهم لتحقيق أوضاعهم المهنية المطلوبة أدى الى تدهور المهنه.

وأيضاً من تداعيات تدهور مهنه الخدمة الاجتماعية:-

١- انخفاض المستوى العلمي والمهني لخريجي الخدمة الاجتماعية, وبالتالي أصبح الأخصائيين الاجتماعيين غير قادرين على المشاركة بفاعلية في الجهد العام لتحليل قضايا المجتمع, وبلورة السياسات الاجتماعية.

٢- عدم توافر فرص عمل للأخصائيين الاجتماعيين, مع تزايد أعداد خريجي الخدمة الاجتماعية, بفعل تزايد المؤسسات التي تخرجهم من ناحية وزيادة أعداد المقبولين منها بصورة مبالغ فيها.

٣- تكليف غير الأخصائيين الاجتماعيين لوظائف ومهام وأعمال خاصة لمهنة الخدمة الاجتماعية.

٤- تكليف الأخصائيين الاجتماعيين في الكثير من المؤسسات الاجتماعية بمهام لا تتعلق بطبيعة عملهم الذي أعدوا من أجله, مما يؤدي إلى ضياع جهودهم واستنفاذها في أعمال غير مهنية.

٥- اهتزاز صورة الخدمة الاجتماعية في المجتمع, سواء بالنسبة للقيادات السياسية وصانعي القرار, أو بالنسبة للعملاء والمواطنين العاديين, حيث أن فاعلية أي مهنة تقاس في نجاحها في تحقيق أهدافها, وتأثيرها الإيجابي في حياة الناس والمجتمع.

٦- ظهور الكثير من التخصصات على مستوى وسائل الإعلام, لتحليل مشكلات المجتمع وقضاياه المعاصرة المرتبطة بمجالات الخدمة الاجتماعية, واقتراح الحلول المختلفة عنها, وإحجام قيادات الخدمة الاجتماعية على المستوى الأكاديمي, أو على مستوى الممارسين من الظهور الإعلامي لبيان دور المهنة في تحليل ومتابعة واقتراح الحلول لمشكلات المجتمع وقضاياه, مما أسهم في غياب الخدمة الاجتماعية عن قضايا المجتمع ومشكلاته.

٧- اهتزاز صورة المهنة في المجتمع, وعدم إحساس المجتمع بالدور الذي يمكن أن يؤديه الأخصائي الاجتماعي في المجتمع.

٨- غياب إسهام الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين والأكاديميين في البحوث الاجتماعية القومية, البحوث التي تحاول التوصل إلى نماذج جديدة للممارسة المهنية, تناسب طبيعة مشكلات المجتمع وقضاياه وثقافته.

ثالثاً: العوامل المرتبطه بتعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه:

أن الاعداد المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية بكافة جوانبه النظري والعملي، **يعتبر من العوامل التي تؤثر على تعليم وممارسه الخدمة الاجتماعية ،نظراً لما سيتم رصده عن واقع التعليم للخدمة الاجتماعية...**

١- خضوع قبول طلاب الخدمة الاجتماعية في كليات ومعاهد وإعدادهم إلى نظام التنسيق العام لطلاب الثانوية العامة.

٢- زيادة أعداد الطلاب وتضخمه, مما أدى إلى تكدس قاعات الدراسة والمدرجات تفوق استيعاب الدارسين من ناحية, وقدرة عضو هيئة التدريس من ناحية أخرى وتفشي البطالة بين الخريجين.

٣- المناهج العلميه لم يتم تحديثها منذ ربع قرن من الزمن, ومازالت تركز على اتجاهات قديمة لا تتناسب مع تطورات العصر الحالي, وميل كثير من أعضاء هيئة التدريس إلى النقل وعدم المعاصرة في مجالات لوضع أسس جديدة في تعليم الخدمة الاجتماعية.

٤- النقص الواضح في المراجع العملية العربية في الخدمة الاجتماعية, في أغلب طرقها ومجالات الممارسة المهنية, بل والاكتفاء في بعض الأحيان بتدريس أو تكرار جزء من المكرر, لا يفي غالباً بمتطلبات الإعداد المهني لطالب الخدمة الاجتماعية.

فتعليم الخدمة الاجتماعية... يعتبر برنامج يتم في كليات ومعاهد لإعداد المتخصصين في الخدمة الاجتماعية يتضمن تعليماً نظرياً من خلال محاضرات لمواد تأسيسية ومهنية وتعليماً عملياً للتدريب على فنون الخدمة الاجتماعية لربط التعليم النظري بالتطبيق الميداني.

إن عملية الإعداد المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية **تتضمن المحاور الآتية:-**

- الاستعداد المهني والشخصي.
- الإعداد النظري.
- التدريب الميداني.

وفيما يلي توضيحاً لتلك المحاور:

المحور الأول: الاستعداد المهني والشخصي:-

ويتم التحقق من ذلك بالتدقيق في اختيار الطلاب الصالحين لممارسة المهنة من خلال إجراء الاختبارات الشخصية ومقابلات قبل الالتحاق بدراسة الخدمة الاجتماعية للتأكد من توافر مجموعة الخصائص والمقومات الشخصية والمهنية التي ترتبط بقدرة الأخصائي الاجتماعي كممارس على القيام بعمله بنجاح، خاصة، وإن فاعلية الإعداد النظري والعملي لطالب الخدمة الاجتماعية تتوقف على مدى استعداداته لممارسة المهنة.

بالإضافة إلى حب المهنة وزيادة الانتماء إليها والرضا عن العمل والإخلاص فيه.

ويجب أن يتحلى الطالب المتقدم لدراسة الخدمة الاجتماعية ببعض الخصائص اللازمة لإعداده مهنياً وهي:

أ) اتزان الشخصية: حيث يجب أن يتصف الطالب باتزان الشخصية.

ب) تطابق نسبي بين الخصائص المفروض أن يتحلى بها الأخصائي الاجتماعي كممارس لمهنة الخدمة الاجتماعية، مع خصائص الطالب، كي لا تتعرض شخصيته لتغيير

عنيف، قد لا تحمد عقباه، حيث يجب على وجه الخصوص أن تتماشي قيم الطالب إلى حد كبير مع قيم المهنة.

ج) القدرة على التفكير والتحليل والوصول إلى النتائج: ويتضمن ذلك قدرة الطالب على تحليل الموقف إلى عناصره، ثم إعادة تركيبه مع أخذ فكرة واضحة عن كل جوانب الموقف.

د) القابلية لتكوين علاقات مهنية ايجابية مع العملاء.

هـ) القدرة على حب الموضوع، أو الموقف الذي يتعامل من خلاله وعدم تركيز الحب على الذات.

و) الرغبة والاستعداد للعمل المهني، وعدم قبوله تعلم المهنة مضطراً، بل يكون واثقاً من نفسه، ويتصف تفكيره بالمرونة.

المحور الثاني: التعليم النظري (الإعداد النظري):-

المناهج هي سبيل التربية لتحقيق أهدافها، لذا تعتمد الحضارة المعاصرة بدرجة كبيرة من المناهج التي عن طريقها يتم توسيع بعض القدرات الذهنية والعقلية وتثبيت بعض الممارسات السلوكية عند المتعلمين كي يعيشوا بسلام في عالم اليوم عالم التغيير والتجديد، ومن هنا أصبحت المناهج مسئولة مسئولية كاملة لمقابلة تحديات العصر، لابد من تطوير المناهج التعليمية بصفة مستمرة لمواجهة تحديات العصر وبدون ذلك تعد المناهج عقيمة ليست ذات جدوى في المجتمع وهو ما يؤثر على المجتمع وتقدمه .

وينطبق هذا بطبيعة الحال علي المناهج التعليمية لمهنة الخدمة الاجتماعية وذلك لربط إعداد الأخصائي الاجتماعي باحتياجات المجتمع ومشكلاته من ناحية وتدريبه وإكسابه مهارات العمل الميداني المهني من ناحية أخرى.

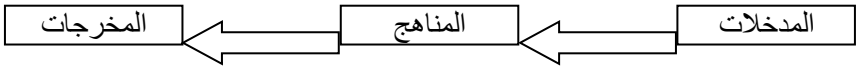

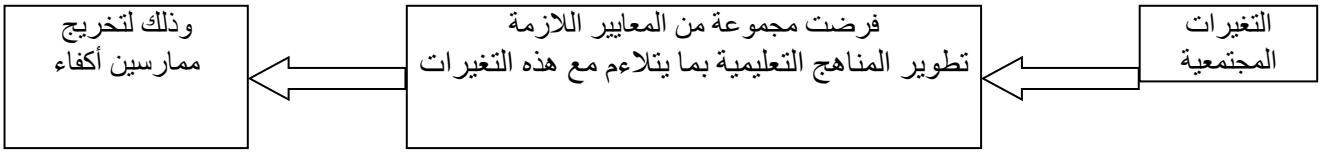

لابد من تزويد طالب الخدمة الاجتماعية ببناء معرفي متكامل حول:

١- النظريات التي تفسر الإنسان في علاقته بالبيئة الاجتماعية.

٢- النظريات التي تحدد علاج أو تغيير أو تنمية الواقع الإنساني والاجتماعي خلال تفاعل الفرد في بيئته.
٣- معار ف حول طبيعة الفرد وطبيعة المجتمع.
٤- معارف حول مشكلات الفرد والمجتمع.
٥- معارف حول فن التغيير وفن العلاج وفن التأثير.
٦- معارف حول السياسة الاجتماعية والثقافية وأثرها.
٧- معارف حول دور التنظيم الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية، والبناء المعرفي الذي يكون إطار الإعداد النظري لطالب الخدمة الاجتماعية **وينقسم إلى مجموعتين من المواد:**

أ- **المجموعة الأولى: مجموعة المواد المهنية:** وهي التي ترتبط بالخدمة الاجتماعية وطرقها المختلفة.

ب- **المجموعة الثانية:مجموعة المواد التأسيسية:** وهي مرتبطة بالمواد النفسية والسوسيولوجية والاقتصادية والتشريعية والمواد العامة.

لذا فعلى الخدمة الاجتماعية بما أنها المهنة المنوط بها للتعامل مع التغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع والأضرار الناجمة عنها ،**أن تعمل على ما يلي لكي تستطيع مواجهة هذه التغيرات:-**

١- التحسين والتطوير والارتقاء بما هو قائم من مناهج لتصبح أكثر إشباعاً لاحتياجات الطلاب وأكثر توافقا مع التطور العالمي للمهنة وأكثر إمتاعا" للدراسيين والمهتمين بقضايا الخدمة الاجتماعية.
٢- دفع أعضاء هيئة التدريس والعاملين إلى الابتكار والإبداع وإضافة الجديد المستحدث غير المسبوق في المناهج.
٣- عدم الانغلاق على القوالب الجامدة للتخصصات الخاصة بالخدمة الاجتماعية أو طبيعة عمل الأخصائي الاجتماعي وكسر ذلك بابتكار مناهج وأساليب عمل جديدة.
٤- يجب على الخدمة الاجتماعية امتلاك الحرية التنافسية ذات الطابع الارتقائي والتي تقوم على التجويد والتحسين المستمر سواء فيما يتصل بالمناهج أو جودة المنتج (الأخصائي الاجتماعي).

المحور الثالث: التدريب الميداني:-

يعتبر التدريب الميداني ذو أهمية إستراتيجية في جميع المهن التي تتعامل مع الإنسان، حيث يعد جزءاً من الإعداد المهني للممارس قبل حصوله على إجازة الممارسة المهنية، ولأهمية وحساسية التعامل مع الإنسان لا يترك الممارس أن يعتمد على أسلوب المحاولة والخطأ في

العمل بل يستبق ذلك تدريب ميداني يهدف إلى التأكد من مقدرة وصلاحية الممارس على التعامل مع الإنسان، دون عواقب وأثار سلبية.

يعتبر التدريب أحد الركائز الهامة في مهنة الخدمة الاجتماعية فيكتسب من خلاله الممارسون قيم ومهارات واتجاهات المهنة، وهو العملية التي يتم من خلالها النمو المنظم للخبرات والمعارف والمهارات ونماذج السلوك المقنن الذي يكتسبه المتدرب أثناء عملية الممارسة بما يسهم في رفع معدلات الأداء في المواقف المهنية المختلفة.

لذا فستلزم من مخططي برامج تدريب طلاب الخدمة الاجتماعية أن يضعوا هذه البرامج بحيث تراعي مستوى الطلاب وتثير دوافعهم، وعلى مشرفي التدريب إثارة اهتمام الطلاب وميولهم من خلال المواقف التي تتيح الفرصة للطلاب لامتحان وتحليل قيمهم ومشاعرهم أثناء تفاعلهم في مواقف الممارسة المهنية مع عملائهم وزملائهم، ومع المؤسسات التي يتدربون في نطاقها.

ومن خلال التفاعل المستمر بين المتعلم والموقف التعليمي تظهر عملية الاستبصار وتتغير البيئة المعرفية لدى الطالب لكي يكون أكثر مواءمة ومساعدة له على التكيف مع الموقف الذي يوجد فيه.

ولذا فان الطلاب يقومون بمقارنة قيمهم واتجاهاتهم الشخصية بقيم مهنة الخدمة الاجتماعية ثم يحكمون على تلك القيم في ضوئها، وكل هذا يزيدهم توحداً مع قيم المهنة والتزاماً بها سواء في سلوكهم المهني أو في تحليلهم للسياسات والبرامج الاجتماعية المختلفة.

وينعكس بشكل إيجابي على نمو الذات المهنية لديهم ولضمان تفعيل برامج التدريب لابد من تنوع الطرق والأساليب المتبعة في تنفيذها سواء كانت تتم داخل قاعات التدريب أو خارجاً حتى يمكن إكساب الطلاب عادات العمل المهني وتمكينهم من الاختيار الواعي من الكم الهائل من المعارف والمعلومات المتاحة لديه لوضع خطة محكمة لحل المشكلات التي تواجههم في الممارسة وبما يحقق الشعور بالهوية المهنية.

وقد عنيت معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية بإعداد الأخصائيين الاجتماعيين واهتمت بتحقيق المبادئ الثابتة في التعليم المهني للخدمة الاجتماعية، حيث أنه لا يمكن عزل العملية التعليمية عن اتجاهات وأنماط التطبيق في مجالات الممارسة الميدانية، ويستهدف هذا التعليم إعداد طالب الخدمة الاجتماعية للممارسة المستقبلية وتنمية قدراته وصقل مهاراته ليكون قادراً على تكوين الأحكام الدقيقة القائمة علي مرتكزات من المعرفة والقيم، ومن هنا تبرز أهمية التدريب الميداني في إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية للممارسة القادرة والواعية في المستقبل وفي تطوير الممارسة المهنية نفسها.

لذا فيعد التدريب الميداني من أهم الوسائل التي تساعد على إكساب الطلاب للمهارات المهنية التي ينبغي عليهم استيعابها حتى يمكنهم تطبيقها في الممارسة الواقعية.

التدريب الميداني يحقق للطالب النمو المهني على النحو الآتي:

١- تحلي الطالب بروح المبادرة والاستقلال وتحمل المستولية.

٢- قدرة الطالب على القيام بالمسئوليات والأعمال المهنية بالشكل الذي يتفق مع المعارف العلمية والقيم المهنية بحسب الموقف الذي يواجهه وبحسب حاجة أنساق العملاء.

٣- التزام الطالب بتوظيف مشاعره الإيجابية بما يحقق رسالة المهنة.

٤- قدرة الطلاب على التعامل مع المواقف التي يتأثر بها أنساق العملاء بفاعلية أكثر.

٥- حسن التزام الطالب بالاتجاهات السلوكية لضمان نجاحه في عمله المهني بعد تخرجه.

٦- قدرة الطالب على تكوين الأحكام الدقيقة التي تستند لأساس معرفي وقيمي.

وبذلك "تنمو قدرة الطالب على الاستخدام للمعارف الصحيحة في الممارسة وكذا زيادة فهمه للنظريات والمبادئ المجردة التي درسها".

ومن خلال الطرح السابق ترى الباحثة أهمية التدريب الميداني ضمن تعليم وممارسه الخدمة الاجتماعية كعامل مؤثر فى تفعيل مهنه الخدمة الاجتماعية في الآتي:

١- أن التدريب الميداني هو حجر الزاوية في عملية تعليم وممارسه الخدمة الاجتماعية، بما يساهم مساهمة فعالة لإكساب الطالب الخبرة والمهارة والمرونة والقدرة على مواجهة مختلف المواقف المهنية، وأيضا يمكن وضع خطط وبرامج تعزز ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه لدي الطلاب.

٢- أن تنوع طرق وأساليب التدريب الميداني المتبعة في تعليم طلاب الخدمة الاجتماعية يمكن من خلالها تنمية قدرتهم على تحليل وتقييم أدائهم المهني في ضوء قيم المهنة.

٣- عنصر المسئولية الاجتماعية حينما يفعل بهوية الحقيقية ضمن برامج التدريب، يساعد على ايجاد ممارس مهني قوي ينافس بجدارة في العمل الاجتماعي داخل المجتمع.

- **العوامل المرتبطة بالبحث العلمي:**

يعد البحث العلمي من أهم المظاهر المميزة لعصرنا الحالي، حيث أدركت كثير من الأمم بأن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها جميعها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم لذلك الخطط، وتقيم المراكز والمؤسسات، وترصد الاعتمادات المالية الكبيرة، إدراكا منها بأن الاستثمار في البحث العلمي هو من أكثر أنواع الاستثمار الحاليه وتشكل مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى مهمتها في تزويد الأطر بالمهارات والمعارف، أهم المراكز العلمية التي تناط بها مهمة البحث العلمي، وقد مارست الجامعات هذا الدور في جميع الدول التي حققت التقدم في البحث العلمي أن الجامعات تأتي في مقدمة المراكز والمؤسسات البحثية، **وتتضمن البحوث العلمية بالجامعات المصرية ثلاثة مستويات وهى:**

المستوى الأول: ويضم البحوث التي يقوم بها طلاب الدراسات العليا للحصول علي الماجستير أو الدكتوراه.

المستور الثاني: يضم البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس سواء في إطار الخطط البحثية لأقسامهم الأكاديمية، أو بمبادرتهم الخاصة ضمن أليات الترقية.

المستوى الثالث:يضم البحوث التي تقوم بها الجامعة بناء على طلب جهة خارجية قومية أو أجنبية.

ذكر **محمد ذكى (٢٠٠٥)** أن مصر تمتلك ثروة عددية بشرية من العلماء والباحثين والخبراء ما يقرب من ثلاثة أرباعها في الجامعات، غير مستغلة للاستفادة القصوى، كما أن واضح من قلة إنتاجهم العلمي ومخرجات بحوثهم وأثر ذلك على معدلات التنمية في المجتمع،مما يعد إهداراً للطاقات البشرية العاملة في مجال البحث العلمي.

وقد تتضح الصوره أكثر إذا علمنا أن نسبة ما تخصصه الدولة للإنفاق على البحث العلمي في حدود (٠,٢%) من الناتج الإجمالي في حين يصل إلى بعض الدول المتقدمة إلى (٣-٤%).

وتبعا لبيانات وزارة البحث العلمي المصرية (٢٠٠٨)، فان نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي تكون على النحو التالي (٠,٢٥%) في عام ٢٠٠٤, و(٠,٢٦%) في عام ٢٠٠٥, و(٠,٢٣%) في عام ٢٠٠٦, و(٠,٢٤%) في عام ٢٠٠٧.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ إلى تدني الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية إلى (٠,٢%) من الناتج القومي، كما يأتي ما يقارب من (٩٠%) من الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية من مصادر حكومية، بينما تمثل المصادر الحكومية (٢٠ – ٣٠%) من الإنفاق على البحث العلمي في أمريكا والباقي من الصناعة، في حين أن (٣%) فقط من تمويل البحث العلمي في الوطن العربي يأتي من الصناعة يكفي أن نعلم أن مقدار ما خصصته مصر للبحث العلمي في عام (٢٠٠٥) يصل نحو (٦,١) مليار جنية مصري، في حين أن ما خصصته إسرائيل للبحث العلمي في العام ذاته حوالي (٨,٨) مليار دولار أمريكي!!

وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عما ينفق على البحث العلمي بالجامعات المصرية، فمعظم هذه الجامعات إن لم تكن كلها، لا تخصص للبحث العلمي ميزانية مستقلة،إن العلاقة التي تربط الخدمة الاجتماعية بالبحث العلمي، إذا يمكن أن تكون وسيلة للدراسة التي يمكن عن طريقها التوصل إلى حل للمشكلات المختلفة التي يتطلب من الأخصائي الاجتماعي التدخل لحلها، عن طريق التقدير والتشخيص للأسباب المؤدية للمشكلة، وبهذا يكون تقديراً علمياً مبني على حقائق ونتائج أدوات علمية مقننة يفيد في تدخل علمي ومهني مؤثراً وفعالاً، إن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية هو بحث في الظواهر – أما البحث العلمي في الخدمة

الاجتماعية فهو بحث في التدخل المهني للعلاج، ولا استغناء لأحدهما عن الأخر وأيضا يجب ألا يكون هناك تداخل فيما بينهما فهما شيئيان مختلفان في الهدف والإطار التطبيقي مع اشتراكهما في الأساس العلمي لتقنيات البحث العلمي.

إن الباحث في الخدمة الاجتماعية هو شخص من اثنين:-

الأول: هو الممارس التنفيذي في احدي مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

الثاني: هو الأكاديمي الذي يسعي لإثراء مهنته للرقي بذاته العلمية وفكره.

- **مشكلات الدراسات العليا والبحث العلمي:**

- عدم وجود خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمي على مستوى الجامعات، توجه الباحثين إلى القضايا ذات الأولوية في البحث والدراسة، بحيث يكون تنفيذها ومتابعتها وتقويم نتائجها في إطار الخطة العامة للبحث العلمي على المستوى القومي، كما تؤكد الدراسات على الغياب التام لمفهوم الخطة البحثية المتكاملة في كل جامعة والتي تنبع من حاجة الإقليم أو حاجات المجتمع الذي توجد فيه الجامعة، كما أنه لا توجد خطة بحثية واضحة للأقسام العلمية المختلفة .
- فتح باب الالتحاق بالدراسات العليا في بعض الجامعات أو الكليات قبل استكمال البنية الأساسية المناسبة للتدريس والبحث العلمي, كما يحدث في حالة إنشاء جامعات جديدة أو كليات جديدة.
- أن رغبة طالب الدراسات العليا في الحصول علي الدرجة العليا "الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه"، في بعض الأحيان، تكون دون هدفاً جاد سوى الحصول عليها كوسيلة للدخول في عضوية هيئة التدريس بالجامعة، وفي بعض الأحيان تكون لغرض الوجاهة الاجتماعية فقط.
- اعتماد تدريس المقررات في كثير من الأحيان على النظام التلقيني للمحاضرات، دون ممارسة لأسلوب التفكير العلمي في معالجة المشكلات.
- عدم التفرغ التام للعملية التعليمية والبحثية لكثير من أعضاء هيئة التدريس وغياب نظام جاد وفعال يشجع كلاً من عضو هيئة التدريس وطالب الدراسات العليا على التفرغ.
- ضعف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات من الكتب المؤلفة، والبحوث المنشورة، وهو ما يؤكده الواقع المعاش، وخير مثال على ذلك: كم أعضاء هيئة التدريس الذين يحالون إلى المعاش وهم في درجة مدرس أو أستاذ مساعد، حيث لا يلقون بالاً بالبحث العلمي ويتحولون بعد الحصول على الدكتوراه إلى مجرد ناقلي معرفة غير منتجين لها، وكم الأساتذة الذين يقف إنتاجهم العلمي بعد الترقية مباشرة, وكأنهم بدأوا مرحلة الكسل العلمي بدلاً من أن يبدأوا مرحلة النضج العلمي.

- عدم الاهتمام بتحديث المكتبات الجامعية بالصورة التي تواكب ثورة المعلومات.

وفى اطار ما سبق نلاحظ أن واقع المجتمع المصري يفتقد ما يمكن أن يسمى (بثقافة البحث العلمي)، وينعكس هذا في افتقاد الطلب الاجتماعي على منتجات البحث العلمي، ولا يبقى أمام المشتغلين بالبحث إلا إجراء بحوث مختارة بغض النظر عن صلتها بالواقع.

لذا فلابد وان تحدث ثورة في حركة البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية على جميع المستويات، كما أكدها "محمد عويس" في مقاله، منها ما يتعلق ببحوث الحصول على الدرجات العلمية من البكالوريوس إلى الدكتوراه وما بعدها من بحوث الترقيات إلى وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين، ومنها ما يتعلق بالبحوث العلمية في المنظمات المختلفة، حيث ينبغي علي الباحثين دراسة وفهم واعي ثم اتباع دقيق لأليات البحث العلمي المقنن بغرض تطوير أليات واساليب ومهارات المهنة بما ينعكس علي قدرتها للتأثير في المجتمع ووحداته.

واكد **محمد عويس (٢٠٠١)**على أهمية تطوير مهارات ممارسه وتعليم المهنه ،والتراكم العلمي في الخدمة الاجتماعية، وأن أي فرع من فروع العلم أو البناء النظري للمهنة يبدو وكأنه بناءً هرمياً من حيث الشكل والمضمون، وكلما زادت المساحة التي تشغلها التعميمات العلمية والقوانين والنظريات كلما اقترب من القمة وازدادت رقيته وتقنياته والعكس صحيح كلما زادت منطقة الفراغ كلما انخفضت قيمة هذا العلم.

يجب ألا ينسى الأخصائيون الاجتماعيون ضرورة الاهتمام بالجهود البحثية والعرفية من أجل الارتقاء بنوعية الممارسة، وجعل الخدمة الاجتماعية محل أنظار المجتمع بصفة مستمرة.

ومن خلال العرض السابق يتبين للباحثة أن:

١- أن البحث العلمي هو مؤشر هام لمستقبل الخدمة الاجتماعية.

٢- أن عدم اهتمام الباحثين وقلة إيمانهم بأهمية البحث العلمي كلما كان ذلك هو بعداً لهم عن هوية مهنتهم، قد يكون البعض منهم لا يدري سوى معارف نظرية.

٣- كلما كان اتجاه الباحثين لدراسة مشاكل وقضايا المجتمع ومدى تفهمهم ووعيهم بها كلما قرب هذا من حبهم للمهنة ومن هنا يكون مؤشراً لزيادة انتمائهم وولائهم للمهنة.

- إذا زادت ممارسه الباحثين للمهنة كلما أدئ هذا من حل مشاكلها وقضاياها.

- **العوامل المرتبطة بالممارسة المهنية:-**

الممارسة المهنية هي العامل المؤثر والأخير على ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه،حيث تتعلق بممارسة الأخصائيين الاجتماعيين للمهنة، وصورة المجتمع عن المهنة، ومن الذي يمنح مهنة الخدمة الاجتماعية هويتها الحقيقة، ودور النقابة الذى من المفترض يكون ظاهر حماية للأخصائيين الاجتماعيين، تستقبل الجامعات والمعاهد كل عام آلافاً من الناجحين في الثانوية العامة ويتحول هؤلاء بعد سنوات إلى آلاف من الخريجين، وإننا نتساءل هل المجتمع في حاجة إلى هذه الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات والمعاهد.

فإن الدولة تعينهم في المصالح الحكومية وشركات القطاع العام مما تسبب في تكدس الموظفين في المكاتب، وأصبح العمل الذي يقوم به فرد واحد يقوم به الآن عشرون موظفاً، وأصبحت البطالة المقنعة صورة تكاد تمزق مجتمعانا إن ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية بشكل واع يظهر من خلال المعرفة النظرية والكفاءة في المهارات العملية، مما يضمن تقديم مستوى عالي من الخدمة في ظل المسئولية المهنية.

تشير خبرة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية عامة ولطريقة تنظيم المجتمع خاصة، إلى ضرورة التبصر المهنى من خلال استشعار التقدير المجتمعي للأداء المهني، خاصة بعد مراحل زمنية مختلفة من إشكال ممارسات متباينة واستراتيجيات ومهارات ومفاهيم الممارسة المهنية، حتى تصوب المهنة مسارها المهني وأدائها، وهي عمليات ضرورية تقوم بها المهن استجلاباً للثقة والتقدير المجتمعي، باعتبار أن فهم المهن الإنسانية لمحددات التقدير المجتمعي، وحرصها على أن يكون التقدير ايجابياً، يسمح لها بأن تعدل ميكانيزماتها، لكي تصل بسهولة وفعالية وكفاءة إلى مستهدفي الخدمة وعملائها.

لذا فالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تعتبر أساليب فنية متخصصة يمكن التدريب عليها ونقلها إلى العملاء عن طريق التعليم والتدريب المنظم لإكسابهم مهارات الممارسين بهدف مساعدتهم على القيام بالمسئوليات الاجتماعية المنوطة بهم.

فالخدمة الاجتماعية في دراستها وأبحاثها تسعى إلى تنمية تكنولوجيا البحث مع اختيار الاستراتيجيات الملائمة لضمان الوصول إلى نتائج واقعية موضوعية يمكن الاعتماد عليها, ويحقق المزيد من التلاحم بين البحث والممارسة المهنية وتقنين أدوار الممارس المهني.

ومما لا شك فيه أن دخول الممارسين في تجارب واقعية داخل المجتمع يساعد في تحديد جوانب القوة والضعف في الممارسة المهنية، ويساهم في ايجاد هوية خاصة ومتميزة للخدمة الاجتماعية.

فإن التدخل المهني هو إسهامات الأخصائي الاجتماعي أثناء الممارسة المهنية والتي تضم تحديد الأهداف وطرق انجازها لتحقيق النتائج المرغوبة.

وبناءً على ما سبق فيتضمن واقع ممارسة وتعليم الخدمة الاجتماعية الآتي:

١- تقليدية مؤسسات المهارة المهنية، حيث أنها مازالت تمارس أساليب غير متطورة وغير مواكبة للاتجاهات الحديثة، خاصة على مستوى الممارسة.

٢- عدم تمييز نظرية لممارسة الخدمة الاجتماعية، مما يمثل نوعاً من التحدي أمام المهنة في تحديد النظرية الملائمة للتدخل المهني.

٣- تراجع فوص العمل أمام خريجي كليات ومعاهد وأقسام الخدمة الاجتماعية بسبب تشبع بعض أو كثير من مجالات العمل بالأخصائيين الاجتماعيين، وتنحي الدولة عن تعيين الخريجين، وزيادة أعدادهم في نفس الوقت، وزيادة حدة التنافس للحصول على فرص العمل المناسبة.

٤- عدم تفهم المهنيين الآخرين العاملين في مجالات وميادين الرعاية الاجتماعية لطبيعة عمل الأخصائي الاجتماعي.

٥- القيام بتكليف الأخصائيين الاجتماعيين بمهام لا تقع على عاتق اختصاصهم المهني بل يغلب عليها الطابع الإداري.. مما يفقد الأخصائيين الاجتماعيين حماسهم للعمل ويقلل انتمائهم للمؤسسة وللمهنة بوجه عام.

٦- انخفاض الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في كثير من مجالات الممارسة المهنية, فيما يتعلق بممارسة الطرق المهنية أو فيما يتعلق بالمهارات المهنية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية.

إن توفير فرص العمل المناسبة لخريجي الخدمة الاجتماعية – أو أي مهنة أخرى – عملية لا يتحكم فيها ممارسي المهنة وحدهم, بل هي عملية تخضع لسياسات المجتمع في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية, ومحكومة بأوضاع ديموجرافيا واقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية معينة, وبسوق العمل وقوى العرض والطلب فيه, وبثقافة المجتمع ومدى تأثيرها على مختلف المتغيرات الأخرى.

- **الاعتراف المجتمعي والمكانة الاجتماعية للمهنة:-**

يعني ذلك الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية الإيمان الكامل بضرورة ممارسة هذه المهنة في المجتمع, وهذا الاعتراف هو الذي يترتب عليه إمداد المهنة بالموارد والتدعيم اللازم للممارسة حيث تقوم بتقديم خدمات لها أهميتها لمساعدة النظم الاجتماعية في المجتمع وقد ساعد ذلك على وجود علاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظم الاجتماعية في المجتمع نظراً لأهمية الدور الذي تؤديه.

ولكي تحظى الخدمة الاجتماعية بالاعتراف المجتمعي والمكانة الاجتماعية المرتفعة فأنها تسعى إلى محاولة تكوين صورة متزايدة الإيجابية ولها عدة أسباب منها:

١- أنه كلما زاد الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية, كلما ساعد ذلك في حصول المهنة على إمكانيات مجتمعية متزايدة تساعدها على زيادة فاعليتها وتوسيع نطاق أدوارها وزيادة خدماتها للمواطنين.

٢- إن الصورة الايجابية تساهم في رفع المكانة الاجتماعية للمهنة بين المهن الأخرى في المجتمع.

٣- كلما كانت صورة الخدمة الاجتماعية أكثر إيجابية، كلما ساعد ذلك على زيادة ثقة المواطنين فيما يمكن أن تؤديه الخدمة الاجتماعية لهم.

٤- إن تكوين صورة إيجابية عن مهنة الخدمة الاجتماعية يؤدي إلى إكساب الأخصائيين الاجتماعيين ثقة أكبر في مقدرتهم على خدمة مجتمعهم بواسطة إمكانياتهم المهنية.

٥- إن كل ذلك يكون دافع للمهن الأخرى على زيادة التعاون مع الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف مشتركة سواء كانت هذه الأهداف خاصة بالعملاء أو المؤسسات أو المجتمع بوجه عام.

لابد وأن يكون للمهنة منظور ذاتي:

ويقصد بالمنظور الذاتي للمهنة، الأسلوب أو إحساس الفرد الداخلي الذي يرى فيه ذاته من خلال المهنة التي يشغلها في المجتمع، وهذا الإحساس ليس إحساس عشوائيا، وإنما يستمد من مشاركة الآخرين في نفس المهنة لأسلوب ونفس الشعور، وبذلك يصبح الدور المهني للفرد جزءً متكاملاً من التصورات الذاتية نحو المهنة من جانب، ومن جانب آخر في الاتجاه المعاكس، يكتسب هذا الدور المهني خاصيته المهنية المميزة من تصورات الغير نحو المهن المماثلة في نفس الجماعة, فالأفكار والتصورات التي يكونها الإنسان عن ذاته ترتبط بالمهنة التي يشغلها في المجتمع والمهنة تستمد خاصيتها من الأدوار التي يلعبها الفرد في مجتمع محلي محدد، ونتيجة لذلك فإن مستوى معرفة الجماعة وإدراكها تساهم مساهمة ايجابية في تحديد الأنماط الاجتماعية للأدوار المهنية في المجتمع.

وتعنى الصورة الذاتية للمهنة بالنسبة للفرد، مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات والآراء يكونها الإنسان عن ذاته، وتتأثر هذه الصورة بالمدى الذي تساهم به الجماعة في الحفاظ على درجة ثباتها ودعمها، وتشجيعها وإدراكها وارتباطها بغيرها من الصور المهنية الأخرى، وحين تتمركز الصورة الذاتية حول المهنة والدور المهني تتكون العلاقات التبادلية بين زملاء المهنة الواحدة في نسق التكامل والتآزر.

تتكون صورة الخدمة الاجتماعية من عدة مصادر منها:

المصدر الأول: الخدمة الاجتماعية كما تصورها أجهزة الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وتبثها للرأي العام، والذي قد يتأثر به المواطنون في المجتمع سلباً إو إيجاباً.

المصدر الثاني: فكرة العملاء عن الخدمة الاجتماعية من واقع تعاملهم مع الأخصائيين الاجتماعيين, ومنظمات الرعاية الاجتماعية، حيث أن هذا التعامل قد يعطي فكرة طيبة أو سيئة وفقاً لأسلوب تعامل الأخصائيين مع العملاء في تلك المنظمات.

المصدر الثالث: التفاعل الذي يحدث بين الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من المهنيين الذين يتعاملون معهم ضمن فريق عمل مما يشعر العاملين في التخصصات الأخرى بأهمية أو عدم أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية وفقاً لمدى ما يقوم به الأخصائي الاجتماعي من دور إيجابي أو سلبي في التعاون معهم مقارنة بمتطلبات دوره المهني في تحقيق أهداف العملاء والمؤسسة.

المصدر الرابع: الفكرة التي يعطيها الأخصائيون الاجتماعيون أنفسهم عن المهنة سواء بتصرفاتهم أو ضمن أحاديثهم عن طبيعة الأعمال التي يقومون بها في حياتهم اليومية المادية أو أثناء ممارستهم لوظائفهم.

المصدر الخامس: أهمية ونوعية الخدمات التي تؤديها الخدمة الاجتماعية للمجتمع ومدى إحساس المجتمع بأهمية هذه الخدمات بالنسبة لأفراده.

المصدر السادس: مستوى الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي من حيث نوعية الطلاب الذين يقبلون على دراسة الخدمة الاجتماعية.

المصدر السابع: رأي الطلاب أنفسهم عن الإعداد لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية حيث إنه كلما زاد مستوى الإعداد المهني من خلال الاهتمام بالمقررات الدراسية لتواكب التغيرات العالمية، كلما أعطى صورة أفضل لدى دارسي الخدمة الاجتماعية لقدرتهم على القيام بأداء مهامهم الوظيفية بعد التخرج، وبالتالي نظرة الآخرين لدورهم، وإقبال الكثيرين على دراستها لشعورهم بأهميتها ومكانتها في المجتمع.

المصدر الثامن: نشاط منظمات الخدمة الاجتماعية في المجتمع حيث إنه كلما كان لتلك المنظمات دور في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في تنميته ، والمشاركة مع المهن الأخرى في تحقيق، ذلك كلما تحسنت صورة المهنة إلي الأفضل.

وعلى ذلك يمكن القول بأن التصديق على ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية يأتي غالباً من الهيئات التالية:

أ) هيئات ومؤسسات حكومية تستخدم الأخصائيين الاجتماعين وفي مقدمتها وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وغيرها.

ب) هيئات أهلية تستخدم الأخصائيين الاجتماعيين مثل: المؤسسات الاجتماعية العاملة في مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية.

ج) الكليات والمعاهد العلمية التي تتولى إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم.

د) المهنة ذاتها ممثلة في التنظيم الذي يضم الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مختلف المجالات مثل: نقابة المهن الاجتماعية في مصر, والجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال ما تبين بخصوص واقع الممارسة المهنية ومدى تأثيرها على تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه,تقوم الباحثة بتوضيح الآتي:

١- إن الممارسة المهنية هي المواجهة الحقيقية لصورة الخدمة الاجتماعية, لأنها التعامل المباشر مع المجتمع.

٢- كلما كان الممارس لديه مسئولية اجتماعية, ومعارف وخبرات ومهارات, تتصل بالممارسة, كلما أتقن أداء دوره, وانعكس بذلك على صورة المهنة بالمجتمع.

٣- إن الاعتراف المجتمعي بدايته لا تتبع إلا من الأخصائي الاجتماعي, ومن ثم مؤسسات الممارسة, ثم إلى المجتمع.

٤- إن الممارس المهني هو حلقة الوصل بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الممارسة المهنية.

٥- إذا ضعفت الممارسة المهنية, فذلك من ضعف الممارسين لقلة مهاراتهم وخبراتهم وحبهم للمهنة, مما يؤثر على انتمائهم المهني لها.

٦- فكرة الأخصائيين الاجتماعيون عن أنفسهم بالسلب ككونهم منتمون لمهنة الخدمة الاجتماعية, هذا يعتبر مؤشر سلبي على الانتماء المهني للخدمة الاجتماعية.

رابعا": المعوقات التى تواجه ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه.

تواجه المهنة الكثير من المعوقات التي تؤثر على مكانتها وعلى مستقبل الخريجين منها ومن ثم فتؤثر تأثيراً سلبياً على مستوى الانتماء المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية:

١- عدم فهم أو اقتناع بعض القيادات من المهن والتخصصات الأخرى بدور الذي يؤديه الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة التي يرأسونها.

٢- قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين مقارنة بما يطلب منهم من أعمال.

٣- كثرة الأعباء والمسئوليات الملقاة على عاتق الأخصائي الاجتماعي.

٤- عدم تحمس بعض الأخصائيين وعدم رضاهم الوظيفي عن عملهم.

٥- معوقات تتصل بثقافة المجتمع والبيئة الاجتماعية, وعدم قبولها لدور الخدمة الاجتماعية في المجتمع.

٦- وجود عجز في عدد الأخصائيين الاجتماعيين في بعض المجالات.

٧- قلة الدورات التدريبية أثناء العمل.

٨- عدم كفاية الميزانية أحياناً لتنفيذ برامج وأنشطة الخدمة الاجتماعية في بعض المجالات.

٩- عدم تعاون بعض العاملين من المهن الأخرى مع الأخصائي الاجتماعي.

١٠- عدم تناول وسائل الإعلام الجماهيرية في التعريف بمهنة الخدمة الاجتماعية.

وقام "ماهر أبو المعاطي" بتحديد المعوقات التي تواجه الخدمة الاجتماعية كالآتي:-

أ- المعوقات التي تواجه المهنة من داخلها وتشمل:

اعتماد النموذج الأمريكي كنظام للتعليم, ونقص المراجع العلمية, وارتكاز التعليم على الطرق المهنية, والفجوة بين المعرفة النظرية والممارسة الواقعية, وعدم تحديد نظام كفء لاختيار دارسي الخدمة الاجتماعية والقضايا التي تثار في المؤتمرات المحلية والعالمية, وعدم تمييز نظرية لممارسة الخدمة الاجتماعية.

ب-المعوقات التي تفرضها طبيعة التغيرات المجتمعية العالمية والمحلية وتشمل الآتي:

تخلي الدولة تدريجياً عن الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية, والاتجاهات الاقتصادية الراهنة والاتجاه نحو الخصخصة, وتقليدية المؤسسات, ومشكلة البطالة وامتدادها لخريجي الخدمة الاجتماعية, وعدم تفهم المهنيين من التخصصات الأخرى العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية لطبيعة عمل الأخصائي الاجتماعية, وتعقد المشكلات على المستوى المحلي والدولي.

خامسا": آليات تعزيز ممارسه وتعليم الخدمة الاجتماعية:-

إن إصلاح وتطوير النظام التعليمي في مصر أصبح قضية هامة من قضايا التغيير كما أصبح ضرورة وهدف استراتيجي, وأحد المتطلبات الرئيسية المتصلة بتحقيق الأمن القومي المصري, ومما لا شك فيه أن تطوير تعليم الخدمة الاجتماعية يعتبر أحد محاور تطوير التعليم المصري ككل سواء بالنسبة لمرحلة التعليم قبل الجامعي أو بالنسبة للتعليم العالي والجامعي وذلك لما تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية من أدوار وما تتحمله من مسئوليات في المعاونة على تحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية لكل من التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي والجامعي الحكومية والخاص.

يجب إتباع منهج شامل اجتماعياً يسعى بالضرورة إلى فهم وتنوع التجارب للطلاب, والنظر في سبل تطوير مناهج التعليم التي هي الشاملة لكل مراحلهم, بغض النظر عن مستوى الاستعداد الأكاديمي والخلفية الاجتماعية والثقافية.

وقال(مايك Shapton)المحاضر البارز في جامعة كوفنتري أنه ينبغي إنشاء دورة ممارسة للخدمة الاجتماعية وتؤخذ بعد الدورة الأكاديمية, ومن ثم سوف يتنافس عليها الخريجين للحصول على عقود التدريب مع أصحاب العمل, لتكون بمثابة الممارسة العملية العامة لطلاب الخدمة الاجتماعية, مثل ما يطبق على مهنة المحاماة.

تعد الجامعة أحد أهم مؤسسات المجتمع حيث يتم فيها عملية التطبيع الاجتماعي, وكذلك إكساب الطلاب القيم والمعتقدات, وتغير سلوكهم إذا كان سلوكاً مرفوضاً من قبل المجتمع كما يقع على عاتقها مسئولية إكساب الطلاب ثقافة المجتمع من أجل التعايش مع المجتمع الأكبر.

إعادة تنظيم مهنة الخدمة الاجتماعية:-

وهناك عدد من العوامل والأسباب التي حالت بشكل أساسي دون أن تحتل مهنة الخدمة الاجتماعية المكانة المتميزة بين المهن الأخرى في المجتمع والتي هي جديرة بها، وكذلك الحد من قدرتها إلى الوصول إلى مقومات المهنة الكاملة.

وفي الواقع هناك العديد من الكتابات التي دعت إلى تنظيم مهنة الخدمة الاجتماعية، بحيث يشمل هذا التنظيم محتوى المهنة الداخلي، وهناك مجموعة من التساؤلات والافتراضات التي يجب أن توضع موضع الاهتمام في هذا الإطار وهي مدى اهتمام السلطات الرسمية الحكومية وخاصة المحلية منها في الدعم للأخصائيين الاجتماعيين للقيام بأدوارهم بفاعلية في مجتمعاتهم.

والأخصائيين الاجتماعيين لديهم وضعية متميزة في الرعاية الاجتماعية، وبالتالي من الصعوبة بمكان التقليل من أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية والخدمات الموكلة لها ودرجة تأثيرها في أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتأخذ مكانة متميزة لدي الرأي العام.

لتحقيق الاعتراف المجتمعي للمهنة يجب القيام بالآتي:

١- قيام الدولة بدعم مهنة الاجتماعية من خلال قيام الأجهزة التشريعية بسن القوانين التي تحد من ممارسة العمل المهني للأخصائي الاجتماعي لغير المتخصصين في الخدمة الاجتماعية وتجريم هذا العمل، مع الاستعانة بالأخصائيين في كافة الهيئات الأهلية والحكومية.

٢- قيام نقابة المهن الاجتماعية بتدعيم المهنة من خلال تنمية الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع، والإسهام في دراسة مشكلات الممارسة المهنية، والدفاع عن حقوق أعضائها، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالارتقاء بمستوى الممارسة المهنية وتحسين صورة المهنة في المجتمع، وتنمية شعور الأخصائيين الاجتماعيين بالمسئولية المهنية تجاه مهنتهم، وإيجاد نوع من التعاون المتبادل بين الممارسين والاكاديميين لتطوير العمل المهني.

٣- قيام الأخصائيين الاجتماعيين ببذل الجهد لتحسين صورة المهنة من خلال الفكرة التي يعطونها عن المهنة سواء بتصرفاتهم أو أحاديثهم أو علاقاتهم مع المتخصصين الآخرين في مجال الرعاية الاجتماعية.

٤- الاهتمام من جانب الدولة بإنشاء المزيد من كليات الخدمة الاجتماعية لتخريج الأخصائيين الاجتماعيين إلى جانب الاهتمام بإنشاء معاهد خاصة عليا في مختلف محافظات الجمهورية.

لا يقصد بالاعتراف المجتمعي بالنسبة لمهنة الخدمة الاجتماعية هنا أن هذه المهنة لا تلقى قدر من الاعتراف، فهو مقوم من المقومات الهامة والمحورية للاعتراف بأي مهنة من المهن مفهوم أو مصطلح مهنة، ولكن الاعتراف المجتمعي هنا بالنسبة لمهنة الخدمة الاجتماعية هو العمل على زيادة القاعدة الشعبية والقاعدة الفنية لتدعيم الصلات بين مهنة الخدمة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية الحكومية والمهن التي تشاركها العمل داخل نسق العمل المهني في هذه المؤسسات.

من خلال الطرح السابق يتضح الآتي:

١- أن كل هذه العوامل مرتبطة ببعضها ومحوراً أساسياً في دعم الانتماء لدى الطلاب.

٢- أن تحقيق الاعتراف المجتمعي للمهنة من خلال إصدار قانون لمزاولة المهنة، فان هذا سينعكس بالإيجاب على الطلاب مما يخلق دافعاً دراسياً نحو التفوق من أجل التخرج والممارسة المهنية فيما بعد.

٣- أن يكون للإعلام الجماهيري صوتاً ينادي باسم الخدمة الاجتماعية، فإن هذا سيعلو من مقدار المهنة لدي أصحابها أولاً ومن ثم أصحاب المهن الأخرى ومن ثم المجتمع.

لذا فلابد وأن يتحقق هذا لكي نرى الصورة الإيجابية للخدمة الاجتماعية لتلك الأسباب التالية:

١- لرفع المكانة الاجتماعية للمهنة باطراد.

٢- للحصول على إمكانيات مجتمعية متزايدة تساعدها على زيادة فاعليتها وتوسيع نطاق أدوارها وزيادة خدماتها للمواطنين.

٣- لمساعدة المهن على الثقة فيما يمكن أن تؤديه الخدمة الاجتماعية لهم.

٤- لإكساب الأخصائيين الاجتماعيين ثقة أكبر في مقدرتهم على خدمة مجتمعهم بواسطة إمكانياتهم المهنية.

٥- لمساعدة المهن الأخرى على زيادة التعاون مع الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف مشتركة.

أخيرا" : رؤى مستقبليه فى تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه :

بناءا"على الاطار النظرى الذى اطلعت عليه الباحثه تم التوصل الى العديد من التوصيات والتى تحاول الباحثه رصدها والاستناد اليها وذلك للوصول الى رؤي مستقبليه بشان تعزيز ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه فى العديد من المجتمعات،وذلك من خلال الاستناد الى ما انطوت عليه طرق الخدمه الاجتماعيه من معطيات نظريه ومداخل واتجاهات ونماذج علميه، ويمكن تحقيق أهداف المهنه من خلال المنظمات التعليميه ،لأن هذه المنظمات هى التى تحدد طبيعه الأدوار التى يقوم بها الأخصائى الاجتماعى فى حدود واطار الممارسه المهنيه ،وتأسيسا"على ذلك برزت مداخل متعدده لتعزيز تعليم وممارسه المهنه،ومن ثم حاولت الباحثه ان تضع رؤي مستقبليه فى تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه، **وفيما يلى مجموعه من المحكات التى تم من خلالها وضع الرؤي المستقبليه لتعزيز وممارسه تعليم الخدمه الاجتماعيه :**

أولا": المسلمات التى تنطلق منها الرؤى المستقبليه:

– أهميه الدور الذى يمكن أن يقوم به خريجى الخدمه الاجتماعيه فى تنميه المجتمع .

– الوظائف التى يمكن أن تقوم بها مهنه الخدمه الاجتماعيه فى تحسين الخدمات الاجتماعيه للعملاء .

ثانيا"": الأهداف التى تسعى اليها الرؤى المستقبليه :

- **الهدف المعنوى**

ويتمثل فى رفع مستوى الوعى العام حول تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه .

- **الهدف المادى**

العمل على رفع قدرات الأخصائيين الاجتماعيين من خلال خطه الاعداد المهنى لطلاب الخدمه الاجتماعيه ،**لابد من تحقيق مجموعه من الأهداف الفرعيه التاليه :**

أ– بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتفعيل دورها فى ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه.

ب– التنسيق بين الجهود والجهات المعنية بالقضية .

ج– الدفاع عن حقوق الأخصائيين الاجتماعيين والمطالبة بتعديل القوانين الخاصه بهم .

ثالثا": الأسس التى تقوم عليها رؤي تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه:

تعتمد هذه الرؤيه على مجموعه من الأسس والركائز التى يمكن الاستفاده منها فى تطبيق الرؤي المستقبليه،وهى مايلى :

–الاطار النظرى .

– الاستفاده من نتائج البحوث والدراسات السابقه .

– الاستفاده من خبرات الدول الأخرى فى أليات تعزيز ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه.

وترى الباحثه انه من الضرورى توافر مجموعه من الوسائل المهنيه التى يجب أن يستخدمها الأخصائى الاجتماعى لتطبيق الرؤي المستقبليه منها مايلى :

–اجراء بحوث ودراسات علميه تستهدف تقويم عمليه تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه على أن يتم التقويم فى ضوء المتغيرات الراهنه .

– عقد مؤتمرات تستهدف مناقشه قضيه تعليم الخدمه الاجتماعيه ،بحيث يضم خبراء التعليم للاستفاده من خبراتهم فى هذا الجانب .

– عقد اللقاءات الدوريه بين القائمين على التدريس لكل طريقه من طرق مهنه الخدمه الاجتماعيه لتحديد المناهج التعليميه المرتبطه بها والتقويم المستمر لهذه المناهج لتلافى أوجه القصور لتتوافق مع متطلبات الواقع .

– ايجاد التكامل والتلاقى بين الكليات والمعاهد والمؤسسات التدريبيه.

- **الاستراتيجيات المستخدمه فى تطبيق هذه الرؤيه :**

– استراتيجيه التوعيه والتعليم :

والمقصود بهذه الاستراتيجيه هو قيام الممارس المهنى بمجموعه من الأنشطه والأدوات بقصد التأثير على الثقافه المجتمعيه والرأى العام لأفراد المجتمع،للدرجه التى يتمكنون فيها من التأثير على الجهه المستهدفه من عمليه الدفاع أو المدافعه أى أن المنظمه التى تتبع هذه الاستراتيجيه انما تستثمر قوه الجماهير وتأثيرهم.

– استراتيجية الضغط :

ويستخدمها الأخصائى الاجتماعى مع واضعي السياسات لاتخاذ إجراءات فورية لتفعيل برامج تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه .

- استراتيجية الإقناع :

ويستخدمها الأخصائى الاجتماعي وذلك لإقناع الجهات المعنيه بضرورة التطوير المستمر للتشريعات والقوانين والأنظمه ذات العلاقه بعمل الأخصائيين الاجتماعيين .

- استراتيجيه التنسيق :

- ويستخدمها الأخصائى الاجتماعى من أجل الوصول الى نظام فعال ومستدام لتنميه قدرات خريجى الخدمه الاجتماعيه بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنيه .
- **أدوار المنظم الاجتماعى :**

دور المثقف – دور الموجه – دور الخبير – دور المساعد – دور الميسر – دور الممكن.

- **متطلبات تحقيق الرؤي المستقبلية:**

لكي يتم تحقيق الرؤي في الواقع الميداني يتم التركيز على مقومات ممارسه وتعليم الخدمه الاجتماعيه، فيما يلي :

١- **الفهم** : ويقصد بها فهم خريجى الخدمه الاجتماعيه لمهارات الممارسه المهنيه وكذلك العقبات والصعوبات التى تؤثر على تطور مناهج تعليم الخدمه الاجتماعيه .

٢- **المعارف** : ويقصد بها تزويد خريجى الخدمه الاجتماعيه بمجموعه من العلوم الانسانيه والنظريات الحديثه التى تساعده على فهم طبيعه الممارسه المهنيه،وكذلك تزويده بمجموعه من المهارات والقيم المهنيه التى تتماشى مع طبيعه المجتمع بما يساعده على الممارسه المهنيه بشكل فعال وايجابى .

٣-**المهارات** :وتمثل المهاره فى القدره على استخدام المعرفه استخداما" أمثل ،وتطبيقها عند الاستعانه بها كاجراء لتنفيذ أهداف محدده،ومن ثم هناك العديد من المهارات التى يجب توافرها لدى خريجى الخدمه الاجتماعيه **ومن أهم هذه المهارات :**

-مهاره الاتصال. - مهاره المدافعه . -مهاره التسويق الاجتماعى.

- **السياسات التى تحقق اهداف الرؤي المستقبلية :**

- ضروره تطوير مناهج تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه لتشمل مهارات الاتصال والمدافعه عن المهنه.
- ضروره أن تساهم مناهج ومقررات تعليم وممارسه الخدمه الاجتماعيه فى زياده قدرات خريجيها للاتصال بالقيادات على اختلاف أشكالها.
- وجود سياسه بحثيه مستمرة تتناول قضايا ومشكلات المهنه على كافه المستويات (محليا ،اقليميا، دوليا)

- **الآليات التى تعتمد عليها الرؤي المستقبلية :-**

- الوقاية - المنع - العلاج - الحماية

- **الأجهزه المشاركه فى تحقيق هذه الرؤي** : - وزاره الاعلام والصحافه .

- المنظمات الاجتماعيه(النقابات - الاتحادات - الجمعيات الأهليه - منظمات حقوق الانسان)

- **المراجع العلميه للاستزاده :**

أولا": المراجع العربيه :

١. **إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون:** نماذج ونظريات تنظيم المجتمع, القاهرة, دار الثقافة للطباعة والنشر, ١٩٨٣.

٢. **إبراهيم عبد الرحمن رجب:** أساسيات التدريب الميداني في محيط الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية, القاهرة, مكتبة وهبة, ١٩٨٨.

٣. **إبراهيم مرعي:** الممارسة المهنية والإشراف في طريقة العمل مع الجماعات, القاهرة, المكتب العربي للنشر والتوزيع, ١٩٩٦.

٤. **أحمد محمود الزنفلي:** التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي (دوره في متطلبات التنمية المستدامة), القاهرة, مكتبة الأنجلو المصرية, ٢٠١٢.

٥. **جمال شحاتة حبيب, مريم إبراهيم حنا:** الخدمة الاجتماعية المعاصرة, الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, ٢٠١١.

٦. **جمال شحاتة حبيب:** قضايا وبحوث واتجاهات حديثة في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية, الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, ٢٠١٠.

٧. **حسين عبد الحميد أحمد رشوان:** مشاكل وقضايا معاصرة, المكتب الجامعي الحديث, ١٩٩٧.

٨. **حسين محسن سليمان وآخرون:** الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع, القاهرة, مكتبة الأنجلو المصرية, بدون سنة نشر.

٩. **حمدي عبد الحارس البخشونجي, سيد سلامة إبراهيم:** ممارسات الخدمة الاجتماعية في المدرسة, الإسكندرية, مؤسسة حورس, ١٩٩٩.

١٠. **حمدي محمد منصور:** الخدمة الاجتماعية المباشرة (نظريات ومقاييس), الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, ٢٠١٠.

١١. **رأفت محمد جلال أحمد:** التقدير المجتمعي للأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين (العاملين بجمعيات تنمية المجتمع المحلي), بحث منشور في (مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والدراسات الإنسانية), (أبريل ١٩٩٧, العدد ٢), جامعة حلوان, كلية الخدمة الاجتماعية.

١٢. **رشاد أحمد عبد اللطيف:** تنظيم المجتمع وقضايا التعولم (مداخل مهنية ونظريات علمية), القاهرة, دار المهندس للطباعة, ٢٠٠٥.

١٣. **سوسن عثمان عبد اللطيف, محمد محمود مصطفى:** دليل التدريب الميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية, القاهرة, مركز نور الإيمان, ٢٠٠٠.

١٤. **طلعت مصطفى السروجي وآخرون:** دليل التدريب الميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية, حلوان, مركز نشر وتوزيع المكتب الجامعية, ٢٠٠٨.

١٥. **عبد الحليم رضا عبد العال:** البحث في الخدمة الاجتماعية, القاهرة, دار الثقافة العبرية, ١٩٩٣.

١٦. **عبد الفتاح عثمان وآخرون:** مقدمة في الخدمة الاجتماعية, القاهرة, مكتبة الأنجلو المصرية, ٢٠٠٣.

١٧. **عبد الله المجيدل, سالم شماس:** معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – التربية بصلالة نموذجاً), بحث منشور في (مجلة جامعة دمشق – المجلد ٢٦ – العدد (١ + ٢) ٢٠١٠.

١٨. **علي علي اليمامي:** فعالية برنامج التدخل المهني باستخدام المدخل التنموي في خدمة الجماعة وزيادة الأداء المهني لطلاب التدريب الميداني, مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية, العدد ٣٠ (أبريل ٢٠١١ – الجزء الخامس), جامعة حلوان, كلية الخدمة الاجتماعية.

١٩. **كمال عبد الحميد الزيات:** العمل وعلم الاجتماع المهني "الأسس النظرية والمنهجية", القاهرة, دار غريب للطباعة, ٢٠٠١, .

٢٠. **ماهر أبو المعاطي علي, أيمن أحمد جلال:** الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية, الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, ٢٠١٠.

٢١. **ماهر أبو المعاطي علي:** الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية, الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, ٢٠١٠.

٢٢. **ماهر أبو المعاطي علي:** الاتجاهات الحديثة في جودة تعليم الخدمة الاجتماعية (مع نماذج مصرية وعربية وعالمية) الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, ٢٠١٣.

٢٣. **ماهر أبو المعاطي علي:** الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسة المهنية, القاهرة, مكتبة زهراء الشرق, ط٢, ٢٠٠٣.

٢٤. **ماهر أبو المعاطي علي:** دليل التدريب الميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية, حلوان, مراكز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي, ٢٠٠٢.

٢٥. **ماهر أبو المعاطي علي:** مقدمة في الخدمة الاجتماعية (سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية), الكتاب السابع, ط٢, القاهرة, مكتبة زهراء الشرق, ٢٠٠٤.

٢٦. **ماهر أبو المعاطي:** الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي ورعاية المعاقين, حلوان, مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي, ٢٠٠٠.

٢٧. **مجدي صابر سويدان:** مدى استخدام أساليب التدريب بالمشاركة في تحقيق النمو المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية, بحث منشور في "مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية) العدد ٢٨, (أبريل ٢٠١٠), الجزء السادس.

٢٨. **مجدي عبد العزيز إبراهيم:** المنهج التربوي وتحديات العصر, القاهرة, عالم الكتب, ٢٠٠٢.

٢٩. **مجدي محمد مصطفى:** متطلبات تحسين المستقبل الوظيفي لخريجي كليات ومعاهد وأقسام الخدمة الاجتماعية (دراسة من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية), بحث منشور في (مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والدراسات الإنسانية, العدد ١٣, أكتوبر ٢٠٠٢, الجزء الثاني),

٣٠. **محمد ذكي أبو النصر:** اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة, الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, ٢٠١٠.

٣١. **محمد رفعت قاسم وآخرون:** الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية, حلوان, دار النشر وتوزيع الكتاب الجامعي, ٢٠٠٥.

٣٢. **محمد عبد الحي نوح:** الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع, القاهرة, دار الفكر العربي, ١٩٩٨.

٣٣. **محمد عبد الله الصوفي:** تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٢٠٣), تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية, ٢٠٠٤.

٣٤. **محمد محمود إبراهيم عويس:** أدوات الدراسة والتشخيص والتقويم في الخدمة الاجتماعية (كيف تستخدم البحث العلمي في الممارسة المهنية), بالقاهرة, بل برنت للطباعة, ٢٠٠٧.

٣٥. **محمود عبد العليم محمد:** دور التعليم الجامعي في دعم الانتماء (دراسة ميدانية على عينة من طلاب سوهاج), مشروع تخرج, ٢٠٠٨.

٣٦. **محمود علي عودة:** تعليم الخدمة الاجتماعية بين ضمان الجودة وقضايا الإصلاح – رؤية تحليلية, المؤتمر العلمي الأول – الخدمة الاجتماعية وقضايا الإصلاح – نحو برنامج لضمان الجودة في تعليم الخدمة الاجتماعية, ٦ – ٨ أبريل ٢٠٠٥.

٣٧. **ناصر عويس عبد التواب:** الشراكة المجتمعة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية لدعم لممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية, بحث منشور في (مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية, العدد ٢٨, أبريل ٢٠١٠, الجزء الثالث), جامعة حلوان, كلية الخدمة الاجتماعية.

٣٨. **ناني محسن أحمد:** الاعتراف المجتمعي وعلاقته بمكانة المهنة (دراسة بحثية تشمل استطلاع رأي الأخصائيين حول مكانة المهنة, تأسيس مشروع لرعاية مرضى السرطان لأول

مرة بالهيئة العامة للتأمين الصحي من أجل تفعيل لدور الأخصائي الاجتماعي ورفع مكانته), المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد, مجال تأهيل المعاقين, أساسيات الخدمة الاجتماعية, بدون سنة نشر.

٣٩. **نبيل محمد صادق:** طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية, القاهرة, بدون ناشر, ٢٠٠٠.

٤٠. **نظيمة أحمد محمود سرحان:** الخدمة الاجتماعية المعاصرة, القاهرة, مجموعة النيل العربية, ٢٠٠٦.

ثانيا":المراجع الاجنبيه :

1. Goldingay, Sophie, et al. "the university didn't actually tell us this is what you have to do": social inclusion through embedding of academic skills in first year professional courses. "the international journal of the first year in higher education 4.1 (2014): 43+. Academic one file. Web. 12 Oct. 2015. URL
2. Harlod, tears: Man power unitization in social welfare, (Atlanta, education regional, 1970.
3. Jennifer Schramm, "A worker gap ahead", HR Magazine, June 2003.
4. Moor Linda S, Urwin Charlene A: Quality control in social work education U.S Journal of teaching social work, Vol. (4), N.1, 1990.

ثالثا":المواقع الالكترونيه:

1. http://vlib.interchange.at/login?url=http://go.galegroup.com/ps/i.do?id=gale%7ca427667133&
2. .1&u=wash89460&it=r&p=aone&sw=w&asid=7606d1fd984fa4e259b93750b3406d29.
3. http://vlib.interchange.at/login?url=http://go.galegroup.com/ps/i.do?id=gale%7ca219654480&